

تدويل نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمساهمة في تنمية القطاع الصناعي في الجزائر

## Internationalisation de l'activité des petites et moyennes entreprises comme contribution au développement du secteur industriel en Algérie

<sup>1</sup>مكاوي الحبيب، <sup>2</sup>بابا حامد كريمة

<sup>1</sup> طالب دكتوراه علوم – أستاذ مؤقت – جامعة وهران 2 – [elhabibmekkaoui31@gmail.com](mailto:elhabibmekkaoui31@gmail.com)

<sup>2</sup> طالبة دكتوراه علوم – أستاذة مؤقتة – جامعة وهران 2 – [bm.karima@hotmail.com](mailto:bm.karima@hotmail.com)

### الملخص:

بادرت الدولة إلى مباشرة جملة من الإصلاحات الاقتصادية لاسيما المالية منها بغرض ترقية وتأهيل ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وزيادة فعاليتها وذلك لخلق اندماج فعال في عجلة النمو، ونظرا لأهميتها البالغة أنشئت الجزائر وزارة خاصة لهذه الفئة من المؤسسات ليقى قطاعها قطاعا مستقلا يحظى بمزايا التقدم و الازدهار .  
هذه الاصلاحات ترتبط بشكل كبير بتنشيط هذه الفئة من المؤسسات في السوق الدولية وتدويل نشاطها التجاري وتمييزها بأشكال الحماية التجارية .  
**الكلمات المفتاحية :** المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، العولمة ، التدويل ، الصادرات، الواردات .

### Résumé :

L'état algérien a engagé une série de réformes économiques, notamment financières, pour promouvoir, qualifier et soutenir les petites et moyennes entreprises et accroître leur efficacité afin de créer une intégration efficace dans la roue de la croissance.

Ces réformes sont étroitement liées à la revitalisation de cette catégorie d'institutions sur le marché international et à l'internationalisation de leurs activités commerciales et à leur discrimination dans les formes de protection commerciale.

**Mots-clés:** petites et moyennes entreprises, mondialisation, internationalisation, exportations, importations.

<sup>1</sup>مكاوي الحبيب ، [elhabibmekkaoui31@gmail.com](mailto:elhabibmekkaoui31@gmail.com)

**1- المقدمة:**

عرف الاقتصاد الجزائري مؤخرًا انكماشًا جزئيًا في ظل تدهور أسعار المحروقات التي تعتبر المصدر الأساسي للدخل ، هذا ما جعل صناع القرار يباشرون بجملة من الإصلاحات الاقتصادية لاسيما منها التي تمس قطاع المؤسسات الناشئة ، ورغم المساهمة الضئيلة التي تحظى بها هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني الا انه يستوجب دعمها وتطويرها و إدخالها للسوق الدولية كآلية للخروج من التبعية وتنويع الاقتصاد .

**إشكالية الدراسة :**

محاولة منا أن تساهم هذه الدراسة بابرار مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني ، نطرح الاشكالية الرئيسية

التالية :

**ما هي سبل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وما هي أساليب تدويلها ؟**

**أهمية الدراسة :**

تتميز فئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات الدول السائرة في طريق النمو بهشاشة نشاطها التجاري و الصناعي مما يتوجب على السلطات الاقتصادية خلف آليات دعم و حماية تجارية لهذه الفئة عبر مؤسسات الدعم المالي و التقني ، وكذا إشراك هذه المؤسسات في السوق الدولية بدل اقتصرها على المجال المحلي وذلك لجلب العملة الصعبة.

**أهداف الدراسة :**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان واقع دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و على أي مدى تحظى بفرص التمويل المالي و التجاري في الجزائر و توضيح فعالية الإصلاحات المتعاقبة في هذا المجال .

**فرضيات الدراسة:** للإحاطة بجوانب الدراسة نقترح الفرضيات التالية

- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ركيزة و قاعدة هامة للاقتصاد الوطني.
- تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشكل فعال و متزايد على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني.
- هناك تفرقة بين مفهوم العولمة و مفهوم التدويل .

**نموذج الدراسة :**

اعتمدنا في هذا البحث على الدراسة التحليلية الإحصائية من خلال مجموعة من النشرات الإحصائية المكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة محل الدراسة.

**تقسيمات الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة و للإحاطة بجوانبها ، ارتأينا تقسيمها إلى المحاور التالية :

- أولاً : ظروف و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.
- ثانياً : تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- ثالثاً : دور الهيئات الحكومية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
- رابعاً : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

## أولا : ظروف و مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

تميزت وتيرة التطور للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بصورة بطيئة نتيجة لتهميشها في فترة ما بعد الاستقلال ، وعموما يمكن حصر المراحل التي مرت بها هذه المؤسسات إلى ثلاث مراحل حسب التسلسل الزمني وخصائص كل مرحلة :

## 1.1 خلال المرحلة من 1963 إلى غاية 1980: إن اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم

الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية<sup>1</sup>. وكان قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتشكل في معظمه من مؤسسات مورثة عن فترة الاستعمار، بحيث كانت تشكل حوالي 98 % من منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

## 2.1 خلال المرحلة من 1980 إلى غاية 1994: في هذه المرحلة بدأت ملامح الاهتمام بضرورة ترقية المؤسسات الصغيرة و

المتوسطة وقد اتسمت بما يلي:

- إصدار المرسوم 80-242 المؤرخ في 4 أكتوبر 1980 المتعلق بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية .
- بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني من خلال القانون 82-11 الصادر في 21 فيفري 1982.
- إنشاء ديوان للتنسيق و المتابعة و التوجيه للاستثمارات الخاصة OSCIP وذلك سنة 1983.
- فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص سنة 1987.
- إصدار المرسوم 88-192 المؤرخ في 4 أكتوبر 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية.
- بداية الإصلاحات الاقتصادية واعتماد اقتصاد السوق وإصدار قانون النقد و القرض 14-04-1990.
- تحرير التجارة الخارجية بموجب المرسوم 91-37 الصادر في 19-02-1991.
- إصدار المرسوم التشريعي 93-12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 الهادف إلى فتح المجال لتطوير الاستثمار .

## 3.1 خلال المرحلة من 1994 إلى غاية 2009: تم إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر سنة 1994

تتكفل بتوفير البيئة الملائمة لهذه المؤسسات، وقد ألحقت الدولة الصناعات التقليدية بهذا القطاع و بدأ العمل منذ ذلك الحين على اعتماد برامج لتأهيلها وذلك بعد إنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2002-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002 ثم أعقبها إنشاء نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في 27 فيفري 2003<sup>3</sup> .

أما في 2004 تم إحصاء أكثر من 400 عملية تأهيل وتشخيص و تكوين في إطار الدعم المباشر ثم أنشئت الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2005، وقد خصصت مبالغ مالية معتبرة في الفترة 2005-2009 تقدر ب 4مليار دينار موجهة لدعم الصناعات التقليدية في الوسط الريفي و انجاز المشاتل و الصناعات الحرفية .

## ثانيا : تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

إن مفهوم السياسات التجارية وما تعنيه من مساهمة الدولة في دعم المؤسسات الاقتصادية مهما كانت ففتحها يرتبط بالأساس بمسألة تدويل هذه المؤسسات ، و إعطائها الفرصة للمشاركة في التجارة الخارجية عبر تنشيط صادراتها وهذا ما يؤدي بهذه المؤسسات إلى التوسع و النمو .

## 1.2 مفهوم ودوافع التدويل

## 1.1.2 مفهوم التدويل:

لا يجب الخلط بين مفهوم العولمة و التدويل ، فالعولمة يقصد بها ممارسة النشاط الاقتصادي خارج حدود الدولة و توسيع رقعة المبادلات و الإنتاج في مناطق جغرافية مختلفة ، أما التدويل فقد عرفه kotler بأنه تطوير للخدمات و المنتجات بحيث تكون قادرة على الدخول في الأسواق الخارجية ، ويعرف التدويل كذلك بأنه مجموعة من المراحل التي تمر بها المؤسسة للخروج من السوق المحلية إلى عالمية الأسواق .

## 2.1.2 دوافع و أسباب التدويل :

هناك العديد من الدوافع التي تجعل المؤسسة تقوم بتدويل نشاطها وهي :

أ. الدوافع الإستراتيجية : نذكر منها :

✓ دورة حياة المنتج : فقد يكون المنتج في السوق المحلي نمطي في حين يكون في السوق الأجنبية في مرحلة النمو و الازدهار .

✓ المنافسة الشديدة في السوق المحلية ومن الممكن أن تكون أقل حدة في السوق الأجنبية.

ب. دوافع متعلقة بالأسواق :

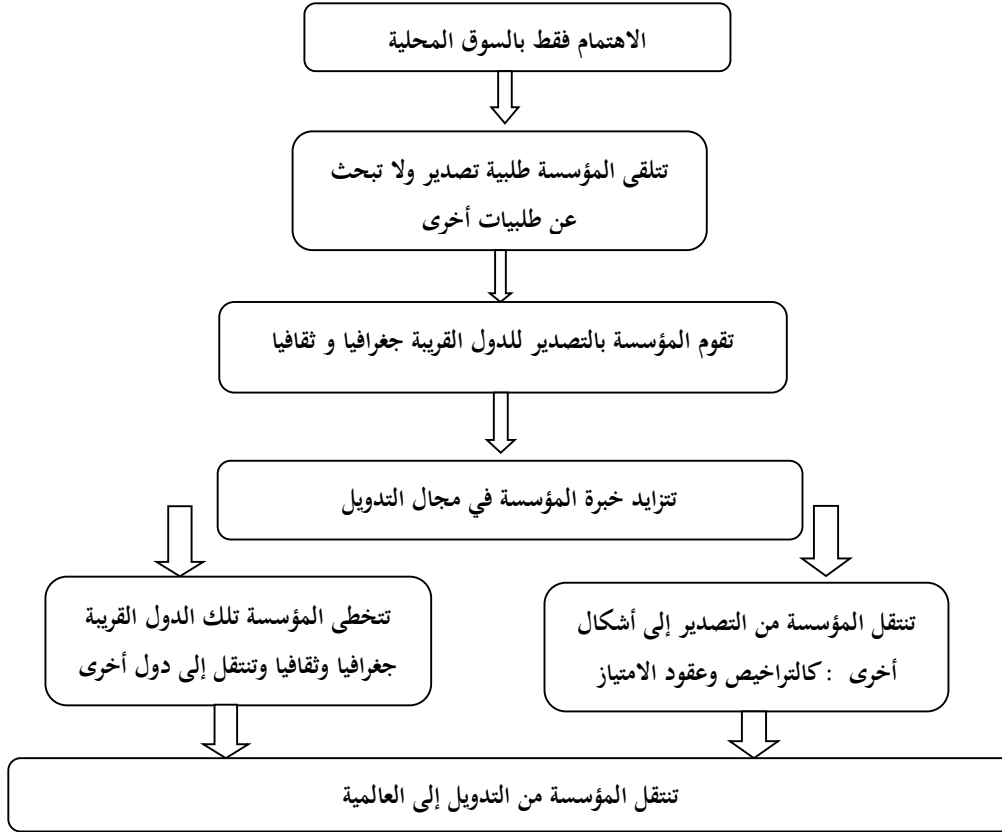
✓ صعوبة الحصول على حصة في السوق المحلية لهذا تلجأ المؤسسة إلى تدويل المنتج .

✓ تدويل المنافسة و سهولة الحصول على قنوات للتوزيع .

2.2 مراحل التدويل : تمر المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بمراحل عديدة تتطلب فترات زمنية متفاوتة لغرض الدخول في الأسواق

الأجنبية و توسيع نشاطها و تدويل الإنتاج و الشكل التالي يمثل درجات و مراحل التدويل :

## الشكل 01: مراحل تدويل المؤسسة



المصدر : عبد الله بلوناس و إبراهيم دوار : دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " ، الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، المنعقد يومي 18-19 أبريل 2012 ، بجامعة ورقلة ، ص 4.

- نظرا لبساطة الإمكانيات التي تتوفر عليها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة إلى نقص الخبرة في مجال التسويق وصغر حجم رأس المال، تكتفي المؤسسة بتغطية السوق المحلية فقط نتيجة للطلب المتزايد على السلعة.
- في بعض الحالات تكون المؤسسة في ذروة ازدهارها فينتج عنها فائض في المخزون فتفكر المؤسسة في البحث عن منافذ أخرى لتسويق منتجها وتقوم باستقبال طلبيات التوزيع .
- بفضل مساهمة الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق السياسات التجارية سواء الحماية أو الامتيازات التفضيلية فان هذه المؤسسات تقوم بتجربة مجال التصدير لإحدى الدول القريبة جغرافيا نظرا للظروف الملائمة .
- ونظرا لتزايد خبرة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مجال التصدير تقوم بتوسيع مجال تجارتها لتتعدى الدول القريبة جغرافيا فتدخل أسواق خارجية عن طريق وسطاء محليين أو وكلاء أجنبية معتمدين.
- تنمو المؤسسات وتتطور وتصبح لديها نظرة عالمية حول طبيعة نشاطها فتنتقل المؤسسة الصغيرة إلى متوسطة ثم إلى مؤسسة كبيرة تقوم بإنشاء فروع لها داخل وخارج الوطن.

لعل تجربة الجزائر في مجال تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت تأخذ أبعادا رائدة بفضل الدور المؤسساتي لبعض الهيئات الحكومية في دعم وتنمية هذه الفئة من المؤسسات .

### ثالثا : دور الهيئات الحكومية الجزائرية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

اعتمدت الجزائر في دعم و مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على النمو على مجموعة من الهيئات و الهياكل التي تسعى إلى عملية الإصلاح الاقتصادي ، و البحث عن السبل الرامية إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كإستراتيجية لإحلال اقتصاد متنوع محل الاقتصاد الريعي ومن أهم هذه الهيئات نذكر :

**1.3 وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار :** وهي تمثل الهيئة الإدارية و التنفيذية العليا ونظرا لأهمية هذه الفئة من المؤسسات قامت الدولة بإفراها قطاعا خاصا تعمل فيه على معالجة المشاكل التي تواجه ترقية هذه المؤسسات فضلا عن التنسيق بين الأطراف الخارجية للعب دور الشراكة و تبادل الخبرات .

قامت الجزائر في البداية بإنشاء وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1991 ثم تحولت إلى وزارة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 212/94 المؤرخ في 18/07/1994<sup>4</sup> وتم دمج وزارة الصناعة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2010 وذلك بهدف التفرغ لتنمية هذا القطاع ودعمه وجعله مستقلا ماليا عن القطاعات الاقتصادية الأخرى ، وتشرف هذه الوزارة على الصلاحيات التالية :

- حل المشاكل و المعوقات التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- حث المستثمرين وتشجيعهم للاستثمار في هذا القطاع وإعداد النشرات الإحصائية اللازمة .
- تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 

### الجدول 01: توزيع الملفات المدرجة ضمن البرنامج الوطني للتأهيل سنة 2016

المؤهلة	2700
غير المؤهلة	1583
التي فشلت في عملية التأهيل	644
اجمالي الانخراط في البرنامج	4927

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la pme mai 2017 (Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques, n° 30).

### 2.3 الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) <sup>5</sup>:

- وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبانى من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وقد أنشئت سنة 1996 ولها فروعاً جهوية وهي تحت سلطة رئيس الحكومة ويتابع وزير التشغيل الأنشطة العملية للوكالة وتقوم الوكالة الوطنية بالمهام التالية :
- تشجيع كل الأشكال والتدابير المساعدة على ترقية تشغيل الشباب من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأول .
  - تقوم بتسيير مخصصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ومنها الإعانات، التخفيضات في نسب الفوائد .
  - تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنوك دفتر الشروط .
  - إتاحة المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع .
  - تقديم الاستشارات لأصحاب المشاريع والمتعلقة بالتسيير المالي وتعبئة القروض .
  - إقامة علاقات مالية متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لتمويل المشاريع و إنجازها واستغلالها .
  - تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع
  - لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.

### 3.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) : قامت الدولة بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار سنة 2001 بموجب

المرسوم رقم 03/01 وهي:

مؤسسة عمومية تتمتع بالاستقلال المالي وتمثل مهام الوكالة في ما يلي:

- ضمان ترقية وتنمية ومتابعة الاستثمارات.
- استقبال وإعلام ومساعدة المستثمر بين الوطنيين والأجانب.
- تسهيل الإجراءات المتعلقة بإقامة المشاريع من خدمات الشباك الموحد الذي يضم جميع المصالح الإدارية ذات العلاقة بالاستثمار.
- ضمان التزام المستثمرين بدفاتر الشروط المتعلقة بالاستثمار.

### 4.3 صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ( FGAR )

هي مؤسسة عمومية مستقلة ماليا تم إنشائها في 2002/11/11 بموجب المرسوم التنفيذي 02/373<sup>6</sup> ويشرف بالأساس على توفير الضمانات اللازمة لحصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض.

### 5.3 لجان دعم و ترقية الاستثمارات المحلية

تم إنشائها سنة 1994 وهي عبارة عن لجان على مستوى المحليات مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بتخصيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها قطع أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 2007 حوالي 67000 مشروع ، و يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد إنجازها موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية.

### 6.3 الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

نشأت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي 04-174 المؤرخ في جويلية 2004 وذلك لترقية التجارة الخارجية وحسن تسييرها، وتتلخص مهام الوكالة فيما يلي:

✓ تحديد خطط إستراتيجية لتنظيم التجارة الخارجية.

✓ دعم المتعاملين الاقتصاديين وفتح المجال للاستفادة من برامج الدعم الأجنبية.

✓ متابعة المتعاملين الاقتصاديين و المساهمة في تطيرهم .

✓ تفعيل ميكانيزمات لمتابعة التجارة الخارجية مثل قاعدة البيانات حول الواردات و الصادرات .

من بين اختصاصات الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ، هو مجال ترقية التصدير ودعمه لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تمثل قطاع خارج المحروقات ، وتسعى الوكالة إلى توجيه هذه المؤسسات إلى الأسواق الخارجية ومرافقتهم لحضور التظاهرات التجارية كما تقدم لهم المعلومات الكافية حول المنافسة و الأسعار .

ولعل أهم برامج الدعم التي تشرف عليها الوكالة في مجال تنمية الصادرات هو برنامج الشراكة الأجنبية **Optime export**

وهو مدعم من طرف الوكالة الفرنسية للتنمية ووزارة التجارة الجزائرية ، ويقدر تكلفته حوالي 2.5 مليون أورو ، حيث تساهم فيه الوكالة الفرنسية بمبلغ 2 مليون أورو يتم من خلاله اختيار مجموعة من المؤسسات بالتنسيق مع الغرفة الوطنية للتجارة و الصناعة وذلك لهدف تدويل هذه المؤسسات وتم اختيار 44 مؤسسة.

لقد تم تحقيق بعض الأهداف المسطرة من طرف برنامج **Optime export** و المتمثلة في :

- تنظيم تظاهرات تجارية لفائدة المؤسسات المعنية للتعريف بمنتجاتها .
- التأطير و التكوين الحسن في مجال التسيير لأصحاب هذه المشاريع لزيادة قدراتهم.

رابعا : مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مؤشرات الاقتصاد الجزائري :

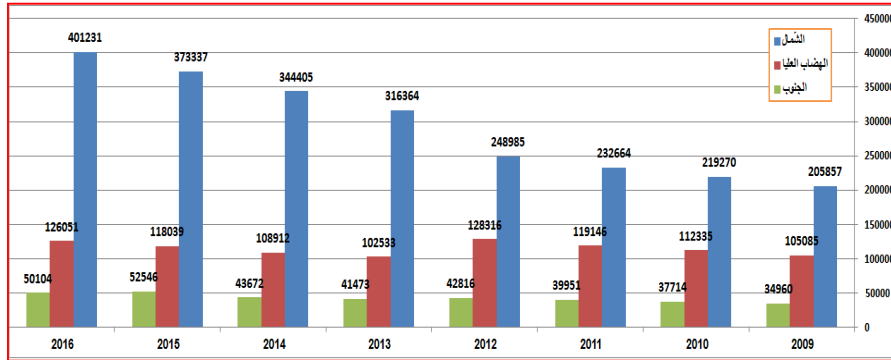
#### 1.4 حركية وتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

أ- توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المناطق الجغرافية للوطن خلال الفترة 2009-2016: لعل تنوع الأقاليم

الجغرافية للجزائر و تنوعها يساهم في تذبذب حركية وتوزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



## الشكل 02: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2009-2016:

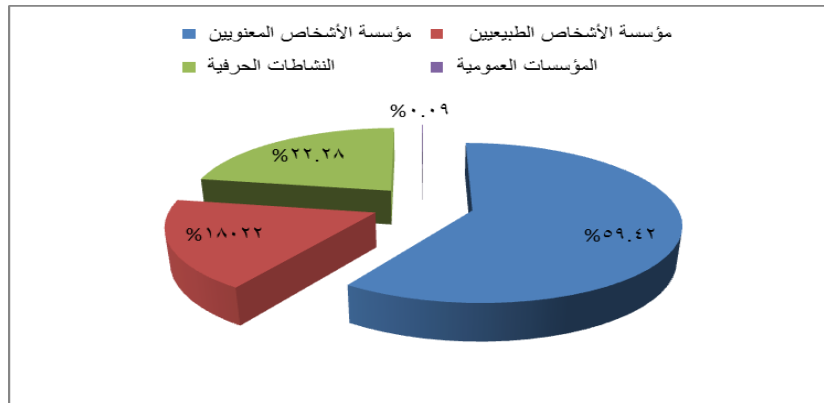


المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2009-2016

وصل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الشمالية أكثر من 400 ألف مؤسسة سنة 2016 مقابل 200 ألف مؤسسة سنة 2009 بزيادة تقدر بـ 95%. كما أحصينا حوالي 126 ألف مؤسسة متمركزة في منطقة الهضاب العليا سنة 2016 مقابل أكثر من 105 ألف مؤسسة سنة 2009، أما بخصوص الولايات الصحراوية وبالرغم من أنها تبقى نسبها متواضعة إلا أنها عرفت زيادة ملحوظة خلال الفترة المدروسة حيث وخلال سنة 2016 بلغ تعدادها ما يقارب 51 ألف مؤسسة مقابل 35 ألف مؤسسة سنة 2009 بزيادة قدرها 44%، يمكن إرجاع هذا التذبذب في التوزيع إلى تنوع الأقاليم بالإضافة إلى صعوبة تأقلم بعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المناطق الصحراوية.

ب. توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطابع القانوني :

## الشكل 03: توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين المؤسسات الخاصة و العمومية 2016:

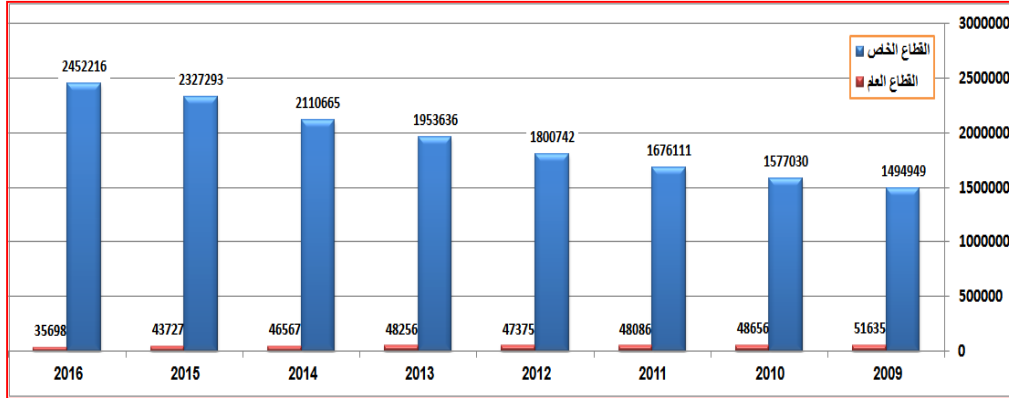


المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على :

Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; op-cit, 2016

النسب الموجودة في الشكل هي من مجموع 659309 مؤسسة بين خاصة و عامة ونلاحظ أن المؤسسات الخاصة - و التي تنقسم إلى مؤسسة الأشخاص المعنويين و الطبيعيين و النشاطات الحرفية - تأخذ حصة كبيرة مقارنة بالعمومية بنسبة 99.9%.

## الشكل 04: تعداد مناصب الشغل في القطاعي الخاص و العمومي خلال الفترة 2009-2016



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على الإحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين سنتي 2009-2016

من خلال الشكل يتضح لنا تطور مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة

2009 إلى سنة 2016، أين تطوّر عدد مناصب الشغل بنسبة 61%.

كان هذا التطور في عدد مناصب الشغل، بنسبة كبيرة في القطاع الخاص والذي عرف تزايد من سنة إلى أخرى و تبقى مساهمة القطاع الخاص تتراوح بين 97% و 98% من إجمالي مناصب الشغل في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

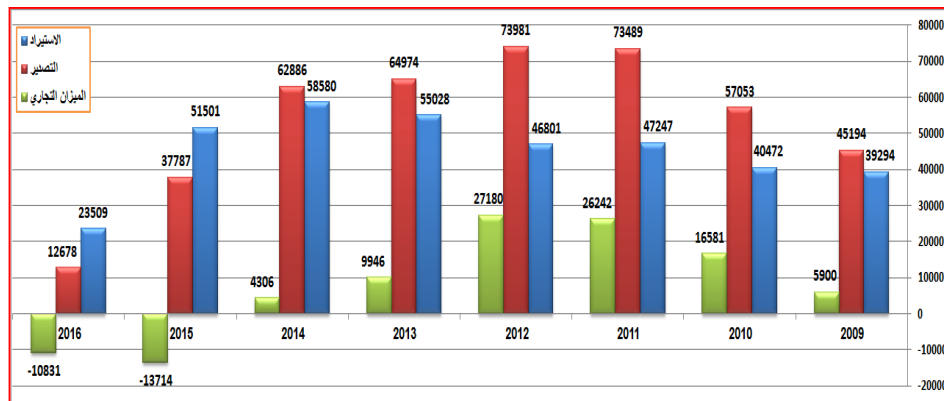
2.4 المساهمة في نشاط التجارة الخارجية: من خلال وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2009-2016) سنحاول

توضيح إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير المبادلات التجارية .

## أ- المساهمة في الميزان التجاري الجزائري :

## الشكل 05: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الميزان التجاري 2009-2016

الوحدة مليون دولار



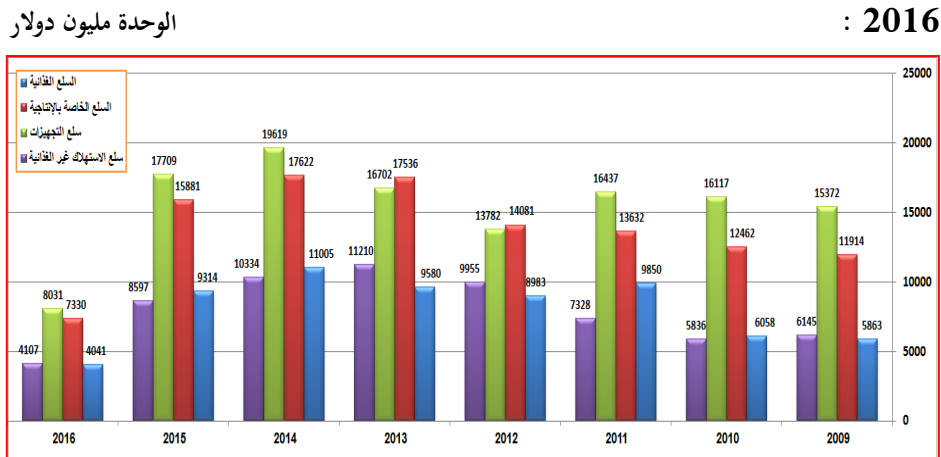
المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2009-2016

عرف الميزان التجاري خلال هذه الفترة مرحلتين وهما مرحلة الفائض التجاري و التي تميزت بين سنتي 2009 و بداية 2013 حيث قدر ما يقارب 27 مليار دولار أمريكي سنة 2012 مقارنة مع 6 مليار دولار أمريكي سنة 2009 ، وذلك راجع إلى الزيادة في عائدات البترول بنسبة 63.70 % خلال نفس الفترة، و المرحلة الثانية هي مرحلة التراجع حيث بلغ 10 مليار دولار أمريكي في بداية سنة 2013 لواصل الميزان التجاري تراجعه بشكل كبير ليصل إلى عجز يقدر ب 11 مليار دولار سنة 2016 ، وهذا راجع لتداعيات الأزمة الاقتصادية لسنة 2008 مما أدى إلى تراجع أسعار المحروقات وبالتالي تراجع مداخيل المحروقات.

### ب- تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحسب أنواع السلع (2009-2016):

من خلال الشكل التالي يمكننا إعطاء نظرة شاملة عن تطور واردات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب أنواع السلع خلال الفترة المدروسة تتمثل هذه السلع في الغالب من المواد الغذائية و المنتجات الخاصة بالانتاج .

### الشكل 06: تطور واردات مختلف السلع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009-2016-



Source : Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; op-cit, 2016

من خلال الشكل البياني نلاحظ ان سلع التجهيزات تأخذ حيزا كبيرا من واردات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغت 20 مليار دولار سنة 2014 مقارنة بسنة 2009 حيث بلغت 15.37 مليار وهذا راجع الى سياسة الحماية التجارية و التسهيلات التي انتهجتها الدولة لدعم هذه الفئة من المؤسسات ، تليها السلع الخاصة بالإنتاجية ثم السلع الغذائية .

ج. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الصادرات خارج قطاع المحروقات (2009-2016) تحتوي مصادر الدخل القومي الجزائري على نسبة 97 %عائدات النفط، في حين تبقى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضئيلة في القيمة الكلية للصادرات.

### الجدول 02: صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج قطاع المحروقات للفترة 2009-2016 :

الوحدة بمليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
حجم الصادرات	805.45	1 223	1 771	1 922	1 772	2 623	1 916	739.6

Source : Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; op-cit, 2009/ 2016

من خلال القيم المتحصل عليها نلاحظ مساهمة غير كافية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إجمالي الصادرات الكلية وعليه، يجب على الدولة إيجاد حلول مستعجلة لدفع مساهمتها في مختلف قطاعات خارج المحروقات .

### 3.4. مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2009-2014):

بينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية أن هذه المؤسسات تساهم بحوالي 70 % من الناتج الداخلي الخام ، مثال ذلك اسبانيا ب64% وفرنسا ب61.8 % ، واليابان ب57% . في نهاية سنة 2016، أشارت الحسابات الاقتصادية الوطنية الفصلية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3.4% مقارنة بسنة 2015 حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير الهيدروكربوني 4.7% في الربع الثاني من 2016 في حين بلغ 5.3% في الربع الثاني من عام 2015 .

### 5.3. مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التوطين الصناعي و البحث و التطوير:

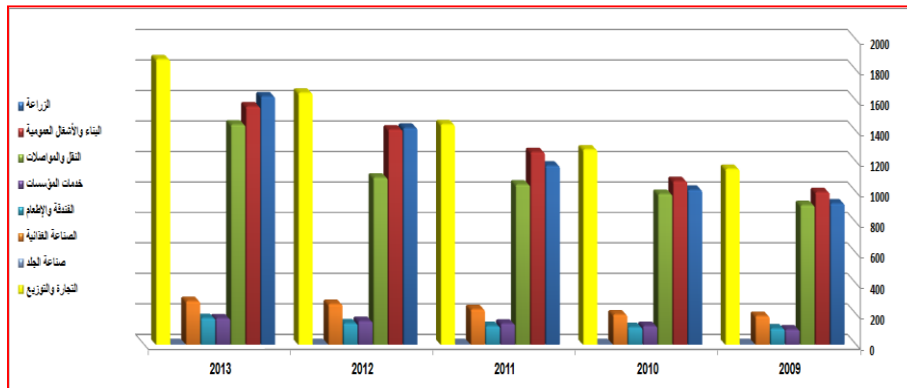
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل المخطط الوطني للتوطين الصناعي أداة للمركزية و التنمية الجهوية تعمل على تنمية الموارد على المستوى المحلي ، وتمارس المؤسسات الاقتصادية الحديثة خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نوعين أو شكلين أساسيين للبحث و التطوير أولها داخلي ينفذ داخل المؤسسة ، وثانيها خارجي ينجز من قبل المؤسسات المتعاقد معها في إطار عملية المقاوله .

### 6.3 مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة (2009-2016):

على غرار المساهمة الايجابية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تخفيض نسبة البطالة فان مساهمتها في القيمة المضافة يعد هو الآخر ايجابيا و الشكل التالي يبين مساهمة القطاع الخاص .

### الشكل 07: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة 2009-2015

الوحدة مليار دينار جزائري



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على النشرة الإحصائية لوزارة الصناعة 2014 .

من خلال الشكل نلاحظ أن قطاع التجارة والتوزيع يحتل المرتبة الأولى، بمساهمة 26.25 % سنة 2009 أي بقيمة قدرها 1151.63 مليار دينار جزائري، لكنها سجلت تراجعا طفيفا في نسبة مساهمتها لتصل إلى 26.21 % سنة 2015 ، أما في المرتبة

الثانية، فكان لقطاع البناء والأشغال العمومية، حيث بلغت نسبة مساهمتها 22.80 % سنة 2009 بقيمة قدرها 1000.05 مليار دينار جزائري لكنها عرفت انخفاض طفيف لتصل إلى 21.88%

**خلاصة :** قمنا في هذا البحث بتسليط الضوء على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، فقد اكتست تجربة تطوير و تأهيل هذه المؤسسات في البلدات الرائدة مجالا أوسع بإنشاء عناقيد صناعية و ترقية المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات كبرى بعد عقود من الزمن، ويمكن حصر هذه النتائج كما يلي :

#### أولا من الجانب الصناعي التجاري :

- بالرغم من المساهمة الضئيلة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التجارة الخارجية ، إلا أن سياسة الحماية التجارية تبقى المنفذ الوحيد الذي يحقق النمو لهذه الفئة من المؤسسات .

- يمكن خلق فضاء للتجارة البينية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وانشاء ما يسمى بالعناقيد الصناعية لهذه الفئة .

**ثانيا من الجانب المالي :** انشاء بورصة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من شأنها زيادة التوسع المالي لها وتنويع سبل الاعانة و الدعم .

#### التوصيات :

- إنشاء قاعدة قانونية وتشريعية صلبة لسد الثغرات في النصوص القانونية وهذا لإعطاء غطاء و حماية تامة لفئة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لهدف التنمية .
- تقليص حجم التمويل المالي و الدعم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشطة في المجال الخدماتي و التركيز على الصناعات الانتاجية .
- إنشاء شبكة وطنية الكترونية لمرافقة هذه المؤسسات لتحقيق أهدافها .
- إنشاء مناطق وعناقيد صناعية تنشط فيها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا لزيادة فعاليتها في السوق والتنسيق بينها .

## قائمة المراجع :

## مذكرات :

عبد الحفيظ مازري ، أثر عدم تناظر المعلومات على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دواسة حالة وكالة بنك التنمية المحلية بشار ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، المركز الجامعي بشار، سنة 2006-2007 .

## الملتقيات :

1. عبد الرزاق حميدي ، عبد القادر عوينات ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة - مع الإشارة لبعض التجارب العالمية ، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة.
2. عبد الله بلوناس و إبراهيم دوار ، دور الهيئات الحكومية في تدويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، المنعقد يومي 18-19 أبريل 2012 ، بجامعة ورقلة .
3. ميلود تومي ، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف ، يومي 17-18 أبريل 2006.

## الجرائد الرسمية :

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 42 لسنة 1994.
2. الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 74 لسنة 2002.

## النشرات الاحصائية :

1. Ministère de l'industrie de la PME et la promotion de l'investissement ; op.cit., 2009/ 2016
2. Ministère de l'industrie et des mines, bulletin d'information statistique de la pme mai 2017 (Direction générale de la veille stratégique des études économiques et des statistiques N30).